مناقشة سير عمل المكاتب التنفيذية بمحافظة صعدة

■ صعدة/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة صعدة في اجتماعها أمس سير عمل المجلس ولجانه المختصة وأداء المكاتب التنفيذية.

وتناول الاجتماع مستوى تنفيذ توصيات المجلس المحلي المتعلقة بزيادة وتحسين مستوى التحصيل لمختلف المكاتب الإيرادية، وكذا سير العمل بمكتب الأحوال الشخصية والسجل المدني والمشاكل التي تعوق سير أداء عمله وإمكانية تخفيف الضغط والازدحام بفتح فروع بالمديريات لاستقبال طلبات استخراج البطائق الشخصية والعائلية وشهادات الميلاد والوفاة.

وشدد الاجتماع على ضرورة التعاون مع المجلس المحلي وفروع المكاتب التنفيذية بالمديريات لزيادة الإيرادات وتحصيلها بالطرق الرسمية وكذا تعاون المجالس المحلية في حصر المواليد والوفيات وتسهيل استخراج الوثائق الرسمية للمواطنين في كافة القرى والعزل.

واطلع الاجتماع على تقرير مدير عام مكتب المالية حول دراسة تحليل النتائج الفعلية لمستوى تحصيل الموارد الذاتية للسلطة المحلية على مستوى الأوعية الإيرادية للأجهزة التنفيذية بمديريات المحافظة خلال العام المنصرم ٢٠١١م .. مشيرا إلى العجز في بعض الأوعية الإيرادية الناتج عن عدم فتح فروع في المديريات وعدم تفعيل بعض المكاتب لفروعه.

واستعرض الاجتماع نتائج زيارة اللجنة الوزارية المكلفة من حكومة الوفاق الوطني برئاسة وزير الأوقاف والإرشاد حمود عباد وعضوية وزير الدولة حسن شرف ورئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين عضو مجلس النواب أحمد الكحلاني وعضو مجلس الشورى علي بن علي القيسي وعضو مجلس النواب عبدالكريم جدبان ونائب مدير العمليات الحربية العميد محمد الصوفي، ومدى تجاوبها مع مطالب المحافظة وعرضها على مجلس الوزراء.

وأكد الاجتماع ضرورة تلافي الإخفاقات بخصوص الإيرادات وان يكون العام الحالي ٢٠١٢م عام زيادة الموارد وتنميتها، كما أقر الاجتماع توجيه رسائل لكافة المكاتب الإيرادية بضرورة تحسين الأداء ومستوى الانضباط والالتزام باللوائح والنظم التي تنظم عملية التحصيل ورفع احتياجات المحافظة إلى اللجنة الوزارية المكلفة من حكومة الوفاق الوطني.

تنفيذ ٩٤٪ من حملة الرش بالمبيدات الأثر المتبقي بالحديدة

■ الحديدة/سبأ

بلغت نسبة تنفيذ حملة الرش بالمبيد ذات الأثر المتبقي التي نفذها البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا ٩٤٪.

واستهدفت الحملة على مدى ١١ يوما المناطق الشمالية من محور تهامة ابتداء من وادي مور وحتى حدود المملكة العربية السعودية وضمت ٣٥ مديرية من محافظات الحديدة وحجة وصعدة وعمران.

وأوضح مشرف الحملة أكرم صالح نصار لـ(سبأ) أن عدد المنازل المستهدفة بلغ ١٠٣ آلاف و٣٦٥ منزلا تضم ٥٧٥ ألف نسمة.

تأهيل ١٥ متدربا بمجال السلامة المهنية بمصفاة عدن

■ عدن/سبأ

بدأت أمس بمركز التدريب والتأهيل لمصفاة عدن لتكرير النفط الدورة التدريبية الوقائية في مجال الحرائق والسلامة المهنية بمشاركة ١٥ كادرا من العاملين في دوائر وأقسام المصفاة الخدماتية والإنتاجية والإدارية.

ويتلقى المشاركون في الدورة التي ينظمها المركز في هذا المجال على مدى ٦ أيام محاضرات وإرشادات توعوية تتناول الطرق والأساليب المتبعة للوقاية المبكرة من الحرائق وطرق مكافحتها ان وجدت دون اتساع رقعتها تفاديا من الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها.. كما تتناول الدورة تطبيقات عملية تساعد المشاركين على الإلمام بمواضيع الدورة وتطبيق ما يتلقونه على صعيد أنشطتهم العملية.

حضر افتتاح الدورة نائب مدير مركز التدريب والتأهيل بالمصفاة المهندس فهد العراسي.

انطلاقا من الشراكة الاقتصادية :

رجال أعمال يدعون الحكومة إلى تنفيذ إجراءات تحفيزية لقطاعات الاقتصاد الوطني

كتب /أحمد الطيار

■ دعا القطاع الخاص اليمني حكومة الوفاق الوطني للقيام بتنفيذ إجراءات حقيقية وفعالة لتحفيز الاقتصاد اليمني خلال العام الحالي٢٠١٢م عبر حزمة من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة للقطاع الخاص اليمني ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي ولتلافي الخسائر الكبيرة التي تعرض لها جراء الأحداث السياسية التي مرت بها اليمن خلال ٢٠١١م والممكن أن تؤدي إلى توقفه في المستقبل القريب.

مطالبين بإصدار القوانين والتسهيلات الخاصة بشكل سريع إضافة إلى تحرير بعض القطاعات الخدمية التي تديرها الدولة وفتح مجالات اقتصادية حديثة لتنويع مصادر الدخل القومي .

وقال محمد محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة إن الاقتصاد الوطني تعرض لخسائر كبيرة خلال العام الماضي ٢٠١١م جراء تداعيات الوضع السياسي تستدعي تنفيذ تلك الحزمة الهامة من التحفيزات حيث أن قطاعات هامة كالصناعة والزراعة والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية تأثر نموها سلبا نتيجة تلك التداعيات .

وأضاف صلاح في تصريح لـ" الثورة" أن القطاع الخاص اليمني تعرض خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١١م لخسائر مادية فادحة، حيث فقد العديد من التجار والمصنعين ممتلكاتهم و أحرقت محلاتهم ومكاتبهم كما تم نهب العديد منهم بصور متعددة .

لافتا إلى أن الأوضاع التجارية لنشاط القطاع التجاري والصناعي وما يعانيه من خسائر متلاحقة غير خاف عن احد فقد كانت الخسائر كبيرة في الممتلكات والأصول النقدية والعينية كما أن ظاهرة التقطعات للبضائع على خطوط النقل واحتجازها ونهبها بل وقتل بعض أفرادها وارتفاع أجور النقل وانعدام المشتقات النفطية فقم الخسائر وزاد من المخاطر التي تعرض لها النشاط التجاري في اليمن.

مشيرا إلى أن إدراج اليمن ضمن الدول ذات المخاطر العالية جدا فيما يتعلق بالملاحة البحرية ونقل السلع والبضائع أدى لمضاعفة تكاليف الشحن والنقل والتأمين وهذا زاد من الأعباء على القطاع الخاص بشكل كبير .

داعيا الحكومة إلى النظر للتاجر اليمني بعين العدل والتعامل معه بالإنصاف من خلال الدعم المادي والمعنوي لا مزيد من الجبايات والأعباء والإجراءات الإدارية الأكثر تعقيدا خاصة وان القطاع التجاري والصناعي وخلال العام المنصرم ورغم كل المخاطر والتحديات إلا انه ساهم في الحفاظ على ما امكن الحفاظ عليه من استقرار تمويني وتوفير السلع والبضائع والخدمات في متناول أيادي المواطنين وكبح جماح الأسعار وتدهور العملة الوطنية بعيدا عن معطيات الربح والخسارة وانطلاقا من الوجب الوطني والمصلحة العليا للبلاد.

محذرا من المساعي لإثارة العوائق بين القطاع الخاص والحكومة عبر افتعال أزمات تعصف بالشراكة الاقتصادية بينهما من خلال توقيف الرقم الضريبي عنهم وما ترتب على ذلك من حجز البضائع في المنافذ الجمركية دون مسوغ قانوني يتنافي مع أسس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص .

في الوقت الذي تتطلب المرحلة الراهنة تظافر الجهود للتعزيز التنمية في البلاد وحشد كل الطاقات والإمكانيات الوطنية لتوفير المناخ الملائم لتسريع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية و خلق البيئة المناسبة لأداء الأعمال.

مشددا على أهمية توفير المناخ الاستثماري الملائم وبيئة الأعمال المواتية لاستثمارات أنشطة القطاع التجاري والصناعي والخدمي حيث أن القطاع الخاص لازال يعاني إلى اليوم من حجز البضائع والناقلات والسيارات جراء التقطعات في الطرق المؤدية إلى الموانئ والى جميع المحافظات خاصة طريق الحدية صنعاء .

مؤكدا أن القطاع الخاص ليس ممتنعا عن أداء الواجبات الضريبية المفروضة عليه طبقا للقانون رغم انعدام المنظومة المتكاملة للسياسات المالية والأمنية التي توفر الحماية المناسبة للقطاع الخاص.

افتتاح معرض المشغولات للمعاقين بالدريهمي

الحديدة / غمدان أبوعلي

● دشنت بمديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة أمس فعاليات الدورة التدريبية في مجال الخياطة ومعرض المشغولات اليدوية للمعاقين والذي تنظمة جمعية التكافل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة ... يضم المعرض أقسام مختلفة من المنتجات المحلية والتقليدية أبرزها ملابس الأطفال والمطرزات وأعمال الزينة والهدايا والرسومات وغيرها من المنتجات الشعبية التهامية كما تستمر الدورة لمدة شهرين كاملين .

وفي حفل التدشين أشاد الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة حيدرة ناصر الجماء بالجهود المبذوله التي تقدمها جمعية التاكافل الأجتماعي في سبيل الارتقاء بالمعاقين والهادفة الى دمجهم في المجتمع ...وأشار الجماء الى أهمية هذه الدورات التي تساهم في تنمية وصقل مواهب المعاقين اضافة الى انها تساهم في خلق مهن مدره للدخل لهم وتساعدهم على اكتساب خبرات في مجال الخياطه والتطريز والحياكة ..

من جانبه قال رئيس جمعية التكافل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بمديرية الدريهمي عبده علي سالم مهيم بأن هذه الدوره يشارك فيها ١٥ من الصم والبكم والمعاقات حركيا" وهي الدوره الاولى التي تنظمها الجمعية في هذا المجال الذي تهدف من خلاله الجمعية الى اكساب المشاركات مهارات وخبرات جديدة في مجال الخياطة والتطريز.

مشيرا" الى ان مكائن الخياطة التي يتم فيها التدريب حصلت عليها الجمعية هدية من مؤسسة العاطف الخيرية ومازالت بحاجة ماسة الى عدد من مكائن الخياطة من أجل أن يستفيد أكبر عدد من المعاقات.

وأشار إلى الاهتمام الذي تحظى به هذه الشريحة من قبل السلطة المحلية وتبنيها للعديد من المشاريع الانمائية التي تخدمهم على المدى البعيد. حضر حفل التدشين مدير عام مديرية الدريهمي احمد علي مارش وعدد من المسئولين.

مناقشة تقرير النشاط الزراعي بلحج

■ لحج/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة لحج أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي تقريري مكتب الأوقاف والإرشاد والزراعة والري.

حيث استعرض الاجتماع التقرير الخاص بأنشطة مكتب الأوقاف بالمحافظة خلال العام الماضي ٢٠١١م ومنها الحفاظ على ممتلكات وأعيان الوقف ومنع التعدي عليها.

وأشار التقرير إلى أن إيرادات المكتب بلغت خلال العام الماضي ١٤ مليونا و٥١١ الف ريال فيما بلغت اعتمادات الإرشاد ٢٤ مليونا و١٤٧ الف ريال.. وأكد الاجتماع اهميه تحسين موارد الأوقاف والحفاظ على ممتلكاته.

كما تناول المكتب تقرير مكتب الزراعة والري المتعلقة بالاستعدادات للموسم الزراعي ٢٠١٢م ... وأكد المجتمعون ضرورة تفعيل وتطوير نشاط مكتب الزراعة وعلى وجه الخصوص في مجال صيانة القنوات المائية الرئيسية وتصفية احواض السدود لاستغلال الموسم الزراعي الحالي.

وكان المحافظ المجيدي قد شدد على أهمية إيلاء قطاعي الأوقاف والزراعة أهمية خاصة في ما يتعلق بالوعظ الإرشادي وتفعيل الموسم الزراعي الحالي.

حضر الاجتماع مدير أمن المحافظة العقيد عبد الحكيم شايف.

عندما تفصّل القوانين السيادية حسب الطلب (١٥-١٦)

المادة "١٦٧" من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م

جمال عبدالحميد عبدالمغني

□ إذا لم نبدأ من الآن فمتى سنبدأ، رئيس الجمهورية وحكومته بحاجة إلى استقلال كل لحظة، وبناء اليمن مسؤوليتنا جميعاً رئيساً وحكومة وشعباً، وتذكروا أن مهاتير محمد عندما استلم السلطة في ماليزيا بدأ في اليوم الثاني بإصدار قانون يضيف ساعة واحدة إلى بداية يوم العمل، فلا تبخلوا أيها اليمنيون الشرفاء على الوطن العظيم، ومدوا يد العون والمساعدة لرئيسنا وحكومته حتى نعوض ما فاتنا ونلحق بركب الحضارة.

□.. في هذه التناولة سنناقش مادة جديدة واختراعاً فريداً ليس لوجودها أي ضرورة وليس لإدراجها في القانون أي داع لكن بالتأكيد لها مغزى لا يدركه سوى من أجبروا المشرع على إدخالها ضمن نصوص القانون والراسخين في العلم والآن إلى نص المادة ومن ثم محاولة سبر أغوارها.

نص المادة رقم ١٦٧: لا تعد المعلومات الواردة في الإقرارات المقدمة من المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون قرينة أو بينة على دخل المكلف عن السنوات السابقة لنفاذ هذا القانون.. انتهى النص.

والآن بعد أن قرأتم النص القانوني هل رأيتم نصاً قانونياً يحرم الجهة المشرفة على تنفيذ نصوص قانونها من مجرد المقارنة بين إقرارات هذا العام والعام السابق له؟ أو بين إقرارات سنة تطبيق القانون الجديد الأولى مع سنة تطبيق القانون القديم الأخيرة؟ أو مقارنة الإقرارات والبيانات المقدمة في ظل تطبيق القانون الجديد ولأي سنة مع أي سنة سابقة كان سارياً فيها القانون القديم؟

حتى الميزانيات المقدمة من المكلفين والموقع عليها من المحاسبين القانونيين جرت العادة والأعراف المحاسبية أن تقدم هذه الميزانيات في أي سنة وتورد أرقام السنة السابقة لها للمقارنة وفي كل صفحة.

وضريبياً في كل بلدان العالم تعد البيانات والمعلومات الخاصة بما قبل سنة المحاسبة من الأمور الهامة ومن المصادر الضرورية للقياس والمقارنة وعلى سبيل المثال بند الاهلاكات كمصروف واجب الخصم يتم وفقاً للقوانين توزيع تكلفة أي أصل من الأصول الثابتة على عدة سنوات حسب العمر الافتراضي لكل أصل من الأصول طبقاً للقوانين النافذة والأصول المحاسبية المعمول بها وبعض هذه الأصول على سبيل المثال تم شراؤها في عام ٢٠٠٨م والمدة القانونية لإهلاكها خمس سنوات سيكون من البديهي الرجوع إلى بيانات السنوات السابقة لعام "الكارثة" عام ٢٠١٠م الذي بدأ فيه تطبيق القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م وهناك مصاريف أخرى تحمل أعبائها على عدة سنوات، ولهذا فالتداخل موجود والرجوع إلى الماضي ضرورة محاسبية حتى لو أدخلتم هذا النص العجيب لكن المغزى الخفي لإدراج هذا النص هو حرمان الخزينة العامة مما قد تحصل عليه من أموال يمكن اكتشافها كتهربات ضريبية من خلال المقارنة فقط بين دخول وأرباح المكلفين خلال السنة الأولى لتطبيق القانون الجديد والسنة السابقة له أو حتى السنوات السابقة لماذا؟ لأن المختص أو المهتم أو حتى الشخص العادي سيلاحظ على سبيل المثال أن الشركة (س) قدمت إقرارها لعام ٢٠١٠م الذي اعتبروه أول سنة لتطبيق القانون الجديد ويحتوي هذا الإقرار على ضريبة مقدارها ٥٠٠ مليون مثلاً وهذا يحدث بعد أن انخفضت نسبة ضريبة الأرباح من ٣٥٪ إلى ١٥٪ وعند رجوع هذا الشخص إلى إقرار هذه الشركة للعام ٢٠٠٩م قد يكتشف أن ضريبتها طبقا للإقرار كانت مثلاً أقل من ٥٠٠ مليون أو مساوية لها .. طبعاً سوف يستغرب كيف أن هذه الضريبة لم تتغير أو زادت قليلاً عندما انخفضت نسبة الضريبة من ٣٥٪ إلى ١٥٪؟

المنطق يقول أن الضريبة ستنخفض بمقدار يزيد عن الضعف وفقاً للفارق ما بين النسبتين هذا لو كانت ضريبة العام السابق لتطبيق القانون الجديد حقيقية وفي كل الأحوال الضريبة ليست حقيقية في الحالتين وفي ظل القانونين، ولكن هذا النص يثبت أنه حصل اتفاق مع المكلفين الكبار جداً «وما كبير إلا الله» بأن يعدوا ميزانياتهم ويخفضوا من حجم تهرباتهم قليلاً بحيث تظهر ضرائبهم في نفس المستوى السابق أو تزيد قليلاً حتى لا تحدث فضيحة بعد خفض نسبة الضريبة لكبار المكلفين إلى ٢٠٪ و١٥٪ وهي نسب تساوي نسب ضرائب المرتبات ولهذا تم اختراع هذا النص ظناً منهم أنه سيغلق باب المقارنة ويحجب التساؤلات البريئة أو المغرضة أو حتى المهنية والأكاديمية.

وهو يعني ضمناً وصراحة أن المعنيين والقائمين على الشأن الضريبي يعلمون علم اليقين أن التهربات الضريبية كانت موجودة وعلنية وتمارس بشكل سافر أمام مرأى ومسمع من العام والخاص وكانت محمية بالشبكات العنكبوتية للمتنفذين أما اليوم فقد حصنوا هذه التهربات بنصوص قانونية كما تابعتم وكما ستتابعون.

● هذه المادة قلبت حسابات الأرباح والخسائر رأساً على عقب في معظم إن لم يكن كل الميزانيات المقدمة من المكلفين الكبار فالأرباح الصافية ارتفعت بنسب مذهلة تجاوزت نسبة الـ١٠٠٪ للكثير من المكلفين الكبار وخصوصاً من انطبقت عليهم نسبة الـ ١٥٪ والمتابع الحايد أو الباحث عندما يطلع على كثير من القوائم المالية الخاصة بهذه الفئة من المكلفين خلال العام الأول لتطبيق هذا القانون سيتولد لديه شعور بأن متغيراً اقتصادياً هائلاً قد حدث باليمن أو أن السماء قد أمطرت ذهباً على هؤلاء المكلفين خلال العام ٢٠١٠م، وإلا ما هو سر ارتفاع صافي أرباح هذه الشركات بهذه النسب المذهلة؟ لكن الاستغراب والذهول سيزول عندما يبدأ بمقارنة ضرائب الأرباح وفقاً لهذه الإقرارات قبل وبعد تطبيق القانون الجديد فلا يلاحظ تغيراً يذكر، وعندما يرجع البصر كرتين سيعلم أن النسبة هي السبب وأن المادة (١٦٧) هي طوق النجاة وصك الغفران.

● كنا نسمع في الماضي أن التجار الكبار يطلبون من بعض المحاسبين القانونيين أن يعدوا لهم القوائم المالية وفقاً للضريبة التي يحددونها مسبقاً فيقومون وفقاً لهذا المعطى بتحديد صافي الربح الذي يحقق من خلال نسبة الضريبة المبلغ المطلوب أي قلب العملية المحاسبية المتعارف عليها دولياً رأساً على عقب ولم نكن نصدق هذا الكلام، لكننا اليوم تأكدنا من ذلك بفضل هذا القانون العجيب ومواده الأعجب والأغرب.

● خلال الأسابيع الماضية تلقيت الكثير من الاتصالات والرسائل المعبرة عبر مختلف وسائل الاتصالات من كثير من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمحاسبي والقانوني، لكن الرسالة التي أحدثت أثراً بالغاً في نفسي تلك التي تلقيتها من أحد الأخوة الأكاديميين المصريين واسمه الدكتور/فتحي أبو النصر، حيث أذهلني بمتابعته المستمرة لما كتبت وخصوصاً منذ الحلقة الخامسة وأهم ما تناولته رسالته الكريمة والهامة بالنسبة لي تلك الأسئلة المتدفقة التي ذيّل بها الرسالة، وهي :

هل تناقش هذه التناولات من قبل المعنيين؟ وهل تقرأ تناولاتك الخاصة بهذا القانون من قبل وزير المالية باعتباره المسؤول الأول عن تطبيق هذا القانون؟ وهل وزير المالية هو الذي تمت صياغة هذا القانون في عهده؟ أم أنه وزير جديد؟ وهل قام باتخاذ أي إجراءات أو تشكيل لجنة متخصصة لدراسة ما نشر حول هذا الموضوع الهام والخطير جداً؟ وهل اتخذت إجراءات عملية من قبل الأجهزة الرقابية الرسمية أو المنظومات القانونية والتشريعية في اليمن العزيز علينا جميعاً؟ واختتم رسالته المطولة بطلب الحلقات الأربع التي لم يتابعها والأمنيات المخلصة لليمن السعيد بالخروج من محنته في فترة قياسية، وتوقع ذلك إذا تضافرت جهود أبنائه المخلصين لاجتثاث الفساد والفاسدين.

وقد أجبته على سؤال واحد فقط وهو أن وزير المالية الجديد وقد أتى من صفوف المعارضة عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني قبل أقل من أربعة أشهر، وهو برلماني لامع وبارز، أما باقي الأسئلة فلم أجبه عليها إلا بعبارة مختصرة هي : حتى الآن ليس المسؤول بأعلم من السائل، مع تمنياتي لشعب مصر العظيم كل التقدم والازدهار، فالحبيبة مصر هي بمثابة القلب النابض لكل العرب وهي الملهم.